



قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للسليب الأحمر والهلال الأحمر
١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٧، تركيا



AR

CD/17/R8

الأصل: بالإنجليزية

قرار معتمد

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

أنطاليا، تركيا

١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٧

العمل من أجل التوصل

إلى نهج لتصدي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

للأوبئة والجوائح

قرار

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

أنطاليا، نوفمبر ٢٠١٧

قرار

العمل من أجل التوصل إلى نهج لتصدي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للأوبئة والجوائح

إن مجلس المندوبين،

إذ يساوره بالغ القلق بشأن نطاق التهديد الذي تمثله الأمراض المعدية للأمن الصحي على الصعيدين المحلي والعالمي وضرورة التصدي له على وجه السرعة، ويعترف بأن تلبية الاحتياجات الصحية للسكان هي مسؤولية كل دولة في المقام الأول،

وإذ يذكر بالقرار رقم ٢ الذي اعتمده المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في دورته الثلاثين والذي جاء فيه أن الدول والجمعيات الوطنية، باعتبار الأخيرة جهات مساعدة لسلطاتها العامة في مجال العمل الإنساني، تتمتع بشراكة خاصة ومميزة على كل المستويات تنطوي على مسؤوليات وفوائد متبادلة تستند إلى القوانين الدولية والوطنية، حيث توافق الدول والجمعيات الوطنية على المجالات التي تكمل فيها الأخيرة الخدمات الإنسانية العامة للأولى أو تحل محلها،

وإذ يذكر بالالتزام المعقود في القرار رقم ١ الصادر عن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في دورته الثلاثين "بتعزيز نظم الصحة ووضع خطط وطنية في مجال الصحة مع إشراك الجمعيات الوطنية، وإدراج تمكين المتطوعين والفئات المتضررة"، وكذلك تماشياً مع تطلعات رؤية الحركة التي اعتمدها مجلس المندوبين في سنة ٢٠١٥،

وإذ تير مع الامتنان بالعمل الإنساني الذي تقوم به مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في إطار التصدي للأوبئة والجوائح التي انتشرت مؤخراً مثل تفشي الإيبولا والكوليرا وشلل الأطفال، وإدراكاً منه لتنوع أنشطة الرعاية الصحية التي تضطلع بها مكونات الحركة بانتظام استعداداً لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المعرضة للأوبئة والجوائح،

وإذ يعترف بتعهد الدول بتعزيز قدرتها على كشف مشاكل الصحة العامة وتقييمها ورفع تقاريرها بموجب اللوائح الصحية الدولية، والذي أعيد تأكيده في جمعية الصحة العالمية سنة ٢٠١٧،

وإذ يؤكد الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الوطنية لدعم جهود تعزيز قدرات الدول في مجال الصحة العامة في مجالات محددة، بما فيها المراقبة والتحصين والإبلاغ بالمخاطر، وتنمية القوة العاملة الصحية، وعمليات الاستجابة العاجلة، دون الاقتصار عليها،

وإذ يعترف بأن مواجهة الأوبئة هو جزء لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية المحايمة وأنها تتطلب استجابة مشتركة بين القطاعات تتجاوز الرعاية السريرية، الذي سيؤدي تنسيقه الفعال إلى إنقاذ الأرواح وبناء القدرة على الصمود في مجال الصحة،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن الأوبئة كثيراً ما تحدث في أماكن تكون الرعاية الصحية فيها ضعيفة، وتتأخر فيها الاستجابة أو تكون محدودة في أغلب الأحيان بسبب انعدام الأمن أو قلة إمكانيات الوصول،

وإذ يعترف بالأهمية المحورية للمجتمعات المحلية في تأمين صحتها،

يقرر الآتي:

١- يطلب من مكونات الحركة أن تضع وتنفذ أسلوباً منظماً وشاملاً ومتوقفاً ومنسقاً للوقاية من الأوبئة وكشفها ومواجهتها والتعافي منها داخل البلدان وعبر الحدود لضمان أعظم تأثير ممكن لجميع الاستثمارات في مكافحة الأوبئة، ونجاح أنشطة مكافحة الأمراض ومعالجتها؛

- ٢- يَحْتَمِلُ مكونات الحركة على بذل قصارى جهدها لإشراك المناطق والسكان الذين يصعب الوصول إليهم والذين يفتقرون إلى الخدمات في أنشطة التأهب للأوبئة وإدارة المخاطر؛
- ٣- يشجع مكونات الحركة على الالتزام بالدعوة من أجل المشاركة المنهجية للجمعيات الوطنية في الأطر الوطنية لمكافحة الأمراض والأطر المتعددة القطاعات للتأهب والاستجابة؛
- ٤- يشجع مكونات الحركة على الاستفادة من التُّهَجِ الابتكارية للوقاية من الأوبئة ومكافحتها التي تركز على المجتمع المحلي، والتشجيع على مواصلة تطوير الأدوات والتوجيه والاستراتيجية لدعم تنفيذ الجمعيات الوطنية؛
- ٥- ويشجع أيضًا مكونات الحركة على التعاون الوثيق مع الدول ومساعدتها على تكثيف جهودها لتنفيذ اللوائح الصحية العالمية، والتركيز بصفة خاصة على تعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة في المجتمعات الشديدة التعرض للخطر؛
- ٦- يدعو جميع مكونات الحركة إلى تعزيز الإدارة الأخلاقية والمأمونة لبيانات الرصد ونشرها، ويشدد على ضرورة التحقق من صحة البيانات الشخصية للأفراد المصابين بطريقة تحفظ سرية هويتهم وتنفرد بهم ولا يمكن تعقبها ولكنها قابلة للإلغاء،
- ٧- يعبر عن التزامه بدعم وتعزيز المشاركة المجتمعية الفعلية في الوقاية من الأوبئة/الجوائح ومواجهتها؛
- ٨- يعيد تأكيد أهمية التشخيص السريع لحالات الطوارئ الصحية والإبلاغ بها، ويشجع مكونات الحركة على توعية المانحين بضرورة دعم حكومات البلدان التي تعلن عن حالات طوارئ صحية، وذلك عن طريق آليات مبتكرة للتمويل والدعم؛
- ٩- يطلب من مكونات الحركة أن تضمن مواجهة الاحتياجات في مجال صحة المتطوعين والموظفين وسلامتهم خلال تفشي الأوبئة/الجوائح بصورة مناسبة؛
- ١٠- يوصي الحركة بأن تفكر في أهمية الالتزام المشترك مع الدول عن طريق اتخاذ قرار بهذا الخصوص في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في سنة ٢٠١٩.